

تأثير أسعار صرف الدولار الأمريكي على بعض المؤشرات المالية والاقتصادية في العراق -دراسة تحليلية
للمدة ٢٠٠٩-٢٠١٥.

م. خطاب عمران صالح

م. جمال هداش محمد حسين

كلية الآثار / جامعة سامراء

كلية الإدارة والاقتصاد /جامعة تكريت

E-mail: khatabomran@yahoo.com E-mail: jamalj878@gmail.com

م. إبراهيم علي كردي

كلية الإدارة والاقتصاد /جامعة تكريت

E-mail: im_li2001@yahoo.com

المستخلص

يناقش البحث سياسة البنك المركزي العراقي في إدارة سعر الصرف وأثرها على بعض المؤشرات المالية والاقتصادية -دراسة تحليلية للمدة 2009-٢٠١٥، وذلك لأهمية أسعار الصرف في دراسة وتحليل اقتصاد أي دولة، وقد ركزت مشكلة البحث على التساؤل الجوهري: هل تؤثر أسعار صرف الدولار الأمريكي على المؤشرات الاقتصادية والمالية في العراق من قبل البنك المركزي العراق، وكذلك انطلق البحث من فرضية رئيسية مفادها ان التقلبات في أسعار صرف الدولار الأمريكي تؤثر في بعض المؤشرات المالية والاقتصادية (الاحتياطي النقدي ، الناتج المحلي ، تخصيصات الموازنة العامة)، وكذلك توصل البحث إلى عدة استنتاجات أهمها اتساع الفجوة ما بين أسعار بيع الدولار في الاسواق الموازية مقارنة بالأسعار الاسمية في مزاد البنك المركزي، الامر الذي أتاح الفرصة امام المصارف الخاصة وشركات الصرافة المتعاملة مع البنك المركزي لتحقيق أرباح كبيرة جداً غير مبررة ولا تتناسب مع مخاطر شراء الدولار من البنك المركزي وبيعه للجمهور، وكذلك خرج البحث بعدة توصيات أهمها ضرورة التخلي التدريجي عن اعتماد استراتيجية البيع بالمزاد العلني للعملة الصعبة (الدولار) وذلك لكونه يكلف الدولة مبالغ طائلة من العملة الصعبة سنوياً.

Impacts of US Dollar Exchange Rates on Some Financial and Economic Indicators in Iraq - An Analytical Study for the period 2009-2015.

Abstract

The study discusses the policy of the Central Bank of Iraq in the management of the exchange rate and its impact on some financial and economic indicators, as an

analytical study for the period 2009-2015. The researcher's motivation to address this issue is the importance of exchange rates in the study and analysis of the economy of any country.

The research problem can be framed by the following question:

Do the US dollar exchange rates affect economic and financial indicators in Iraq by the Central Bank of Iraq?

The study is based on the main hypothesis that fluctuations in the exchange rate of the US dollar affect some of the financial and economic indicators (for cash reserve, GDP, budget allocations).

The study reached several conclusions, the most important of which is the widening gap between the selling prices of the dollar in the parallel markets compared to the nominal prices at the Central Bank auction, which allowed the private banks and exchange companies dealing with the Central Bank to achieve very large profits unjustified and not commensurate with the risk of buying the dollar from Central Bank and sell it to the public.

The research came out with several recommendations, the most important of which is the need to gradually abandon the adoption of the auction strategy for the foreign currency (the dollar), because it costs the state huge amounts of hard currency annually.

المقدمة : يعد موضوع أسعار الصرف من المواضيع التي تمتعت بأهمية كبيرة في الدراسات الاقتصادية المالية وخصوصاً في الفترات الأخيرة، وذلك من خلال دراسة تقلبات تلك الأسعار ومدى تأثيرها على بعض المؤشرات المالية والاقتصادية مثل (الاحتياطي النقدي، الناتج المحلي، الموازنة العامة) ، مما دفع العديد من الكتاب والباحثين والمهتمين في مجالات الاقتصاد والمالية من دراسة وتحديد حركات وتقلبات أسعار الصرف والتعرف بشكل اكبر على مدى تأثيرها على المؤشرات الاقتصادية والمالية ، فقد اتضح ان أسعار الصرف تؤثر على المؤشرات الاقتصادية والمالية (الاحتياطي النقدي ، الناتج المحلي ، الموازنة العامة) ، وكذلك ان التقلبات في أسعار الصرف تكون من خلال المرونة في نظام سعر الصرف العالية والفائدة من تلك المرونة هو مواجهة الصدمات الخارجية ، وذلك من خلال ما تقدمه هذه المرونة من امتصاص تلك الصدمات ، لان استخدام تلك المرونة يتطلب المزيد من الوقت والتكاليف ، فاستخدام المرونة بشكل كبير

لأسعار الصرف ينتج عنه انهيار لقيم العملات المحلية بشكل كامل ، وهذا ما يعطي نظرة تشاؤمية غير مرغوب فيها من التزايد في حجم التخفيض المستمر في قيمة عملة البلد المحلية .

المحور الأول - منهجية البحث

أولاً: مشكلة البحث :ان التقلبات المستمرة وغير المنضبطة في أسعار الصرف تخلق بيئة مالية واقتصادية معقدة يصعب السيطرة عليها مما يؤثر على جذب الاستثمارات الأجنبية في الدول التي توجد فيها مشاكل في أسعار الصرف لعملاتها ، لذا فإن أسعار الصرف تؤثر في تقلباتها على الأنشطة المختلفة من خلال الحساسية المفرطة لتلك الأسعار كأنشطة الإنتاج والتسويق ومعدلات النمو .

وانطلاقاً مما تقدم يمكننا صياغة إشكالية البحث في التساؤل الجوهري الآتي :

• هل تؤثر أسعار صرف الدولار الأمريكي على المؤشرات المالية في العراق؟

ثانياً: أهمية البحث: تكمن أهمية البحث في دراسة التقلبات التي تلازم أسعار صرف العملات في العراق ومدى تأثيرها على المؤشرات المالية والاقتصادية من خلال السياسة المتبعة للبنك المركزي العراقي لتشخيص مكان الخل والبحث عن تحقيق الاستقرار النسبي في أسعار صرف العملات المحلية مع الاجنبية .

ثالثاً: اهداف البحث: يهدف هذا البحث بشكل رئيسي إلى دراسة وتحليل تقلبات أسعار الصرف في العراق مع بعض المؤشرات المالية والاقتصادية وعرض وتشخيص مدى تأثير تلك التقلبات على الاقتصاد العراقي وكذلك دراسة وتحليل الأهداف الفرعية والمتمثلة في الآتي:

١. تحديد ماهي أسباب التقلبات لسعر صرف العملات .

٢. تحديد دور البنك المركزي العراقي في إدارة أسعار صرف العملات.

٣. التعرف على أثر تلك التقلبات على بعض المؤشرات المالية والاقتصادية.

رابعاً:فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية رئيسة مفادها ان التقلبات في أسعار صرف الدولار الأمريكي تؤثر في بعض المؤشرات المالية والاقتصادية كالناتج المحلي الاجمالي وايرادات الموازنة العامة للدولة واحتياطات البنك المركزي من العملات الاجنبية، وان هذا التأثير يعود إلى السياسة المتبعة من البنك المركزي العراقي.

خامساً :منهج البحث : تم الاعتماد المنهج الوصفي والتحليلي للبحث وذلك من خلال عرض اطار نظري لمتغيرات تقلبات أسعار صرف العملة المحلية مع الدولار وربطها مع بعض المؤشرات المالية والاقتصادية. سادساً:أساليب التحليل الإحصائي :من خلال أهداف البحث وانطلاقاً من الفرضيات تم الاعتماد على الأساليب الإحصائية المختلفة ومن خلال البرنامج الإحصائي SPSS الاصدار ١٧.

سابعاً: حدود البحث :

١-الحدود المكانية : مكان تطبيق البحث وهو البنك المركزي العراقي

٢-الحدود الزمانية : وهي المدة التي اعتمدت في تحليل البيانات وهي المدة من ٢٠٠٩-٢٠١٥.

المحور الثاني: أسعار صرف العملات مفهومها ووظائفها

أولاً: تعريف سعر الصرف: يعرف سعر الصرف على أنه النسبة التي يتم على أساسها مبادلة الوحدات النقدية الوطنية بالوحدات النقدية الأجنبية في وقت معلوم(خلف، ٢٠٠٩: ٩٦) . ووفقاً لهذا التعريف تعد إحدى العملتين سلعة في حين تعتبر الأخرى السعر النقدي لها، والمقصود بالعملية الأجنبية هنا النقود الأجنبية اضافة إلى كافة الودائع والاعتمادات والمدفوعات المستحقة بعملية ما إضافة إلى الحوالات والشيكات السياحية والكمبيالات، وبتعبير آخر فإن سعر الصرف يعبر عن نسبة أو سعر مبادلة عملة ما بعملية أخرى (العباس، ٢٠٠٣: ٥).

ويمكننا تعريف سعر الصرف على أنه عدد الوحدات الواجب دفعها من عملة معينة للحصول على وحدة واحدة من عملة أخرى.

ثانياً: وظائف سعر الصرف

يقوم سعر الصرف بعدة وظائف على المستويات الاقتصادية نوجزها بالنقاط الآتية:

١. **قياس الأسعار على المستوى الدولي:** يتيح سعر الصرف امكانية قياس أسعار السلع الأجنبية في الاسواق المحلية، وكذلك يعتمد المنتجون المحليون على سعر الصرف لغرض قياس ومقارنة أسعار المنتجات مع أسعار السوق العالمية لأغراض التصدير، وهكذا يمثل سعر الصرف بالنسبة للمنتجين المحليين بمثابة حلقة الوصل بين الأسعار المحلية والأسعار العالمية، الامر الذي يمكنهم من قياس الامكانيات التنافسية مع المنتجات الأجنبية محلياً ودولياً (شكري وعوض، ٢٠٠٤: ٢٤٩-٢٥٠).

2. **تشجيع الصادرات:** يمكن أن يساعد سعر الصرف على تطوير صادرات دول معينة إلى دول أخرى، وذلك في حالات انخفاض أسعار صرف العملة المحلية، ومن الامثلة على ذلك سياسة الصين في خفض سعر صرف عملتها مقابل الدولار الأمريكي، الامر الذي وفر ميزة تنافسية للمنتجات الصينية حول العالم، ومن جانب آخر يمكن أن يؤدي سعر الصرف إلى الاستغناء عن فروع صناعية معينة أو تعطيلها واحلالها

بالواردات الأجنبية التي تكون أسعارها أقل من الأسعار المحلية، وذلك في حالات ارتفاع أسعار صرف العملة المحلية (وليام وهاوس، ٦٩٧: ٢٠٠٦-٦٩٨).

٣. **تشجيع التجارة الدولية** : يعتبر سعر الصرف من أهم الوسائل التي ساعدت على تشجيع وتسهيل حركة التجارة الدولية، وذلك لدوره كوسيط في تحديد الاسعار وفقاً للعملة المختلفة حول العالم، بالإضافة إلى ذلك فإن سعر الصرف يمارس وظيفة توزيعية على مستوى الاقتصاد الدولي، وذلك عن طريق مساهمته في تنشيط حركة التجارة الدولية، وتقوم التجارة الدولية بتعميق التخصص في الانتاج بين الدول وإعادة توزيع الدخل القومي العالمي والثروات الوطنية بين دول العالم (خلف، ٢٠٠٩: ١٠٢).

ثالثاً: أنواع أسعار الصرف: توجد في اسواق تبادل العملات عدة اشكال من أسعار الصرف تتنوع حسب السياسات الاقتصادية والفلسفة والنظام الاقتصادي السائد في البلد، ويمكننا حصر اهم هذه الاشكال واكثرها شيوعاً بالنقاط الآتية:

١. **سعر الصرف الاسمي**: سعر الصرف الاسمي هو عبارة عن مقياس لقيمة عملة أحد البلدان مقارنة بعملة بلد آخر، حيث يتم تبادل العملات أو عمليات شرائها وبيعها حسب أسعار هذه العملات بين الدول، ويتحدد سعر الصرف الاسمي لعملة ما في سوق الصرف وفقاً لتفاعل قوى الطلب والعرض عليها في لحظة زمنية معينة، وبالتالي يتغير تبعاً لتغير الظروف الاقتصادية والتجارية وحسب نظام الصرف الموجود في البلد، وارتفاع عملة ما مقارنة بعملة أخرى يعكس قوة اقتصاد هذا البلد، وغالباً ما نجد سعرين اسميين في نفس الوقت، الأول سعر الصرف الاسمي الرسمي الذي يتم استعماله من قبل البنك المركزي في المعاملات الرسمية، والثاني سعر الصرف الموازي، ويتم تداوله في سوق الصرف الموازية والتي تسمى بالسوق السوداء، ويتغير سعر الصرف الاسمي بشكل يومي وفقاً لحركة التجارة الداخلية والخارجية (حنفي، ٢٠٠٧: ٦٩-٧١).

٢. **سعر الصرف الحقيقي**: يعبر سعر الصرف الحقيقي عن القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية، فهو يبين عدد الوحدات من المنتجات الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية، وكلما كان سعر الصرف الحقيقي قريباً من سعر الصرف الاسمي، كلما كان معدل التضخم منخفضاً، وإنه يفيد المتعاملين الاقتصاديين في اتخاذ قراراتهم (يحي، ٢٠٠١: ٢٤٤-٢٤٥).

رابعاً: طرق ادارة أسعار الصرف: تتفاوت الطرق المختلفة التي تتبناها البنوك المركزية لإدارة أسعار الصرف، وتتعدد بين طرق التثبيت المطلق لسعر العملة تجاه العملات الأخرى، وبين طرق التعويم الحر لسعر العملة

وفقاً لظروف السوق وتفاعل قوى العرض والطلب على هذه العملة مقابل العملات الأخرى، وتتنوع طرق إدارة أسعار الصرف وفقاً لتنوع الانظمة الاقتصادية السائدة ووفقاً لمستوى التقدم الاقتصادي والنقدي والانتاجي الذي تمر به الدولة. وفي ما يلي عرض لأهم طرق إدارة أسعار الصرف:

١. **سعر الصرف الثابت:** في ظل طرق إدارة أسعار الصرف القائمة على تثبيت سعر الصرف تلتزم الدول بربط عملتها بوزن معين من الذهب، ويترتب على احتفاظ كل دولة بسعر للذهب، أن يتحقق سعر ثابت للعملات المختلفة ببعضها البعض، ولذلك فإنه في ظل قاعدة الذهب الأصل ينبغي ان لا يتغير سعر الصرف بل يظل ثابتاً، لأنه إذا ارتفع ثمن إحدى العملات فيكفي أن يقوم الأفراد بشراء الذهب ثم بيعه لدولة هذه العملة بسعر التعادل مما يعود بثمن العملة إلى الأصل (شكري وعوض، ٢٠٠٤: ٢٤٩-٢٥٠).

٢. **سعر الصرف المرن:** و ينقسم سعر الصرف المرن إلى:

أ. **سعر الصرف المرن المدار: (التعويم المدار)** يقوم هذا السعر على أساس إعطاء قدر كبير من المرونة لأسعار الصرف، وفي نفس الوقت تتدخل البنوك المركزية في أسواق الصرف بيعة و شراءً للعملات الأجنبية من أجل تقادي التقلبات الحادة في القيم الخارجية لها، و كمثال على هذا النظام نأخذ النظام النقدي الأوربي الذي كان يعطي مرونة تامة لتغير سعر الصرف لكن ضمن حدين معينين، حد أعلى وحد أدنى، وبالتالي لا تتدخل البنوك المركزية أو السلطات المختصة إلا إذا تجاوز سعر الصرف الحد الأعلى أو انخفض إلى ما دون الحد الأدنى، ووفقاً لهذه الطريقة يحدد أولاً سعر معين مرغوب فيه للصرف، ثم يحدد بعد ذلك الحدان الأعلى والأدنى للمجال الذي يسمح لسعر الصرف بالتحرك ضمنه، و يكون هذان الحدان واقعين على طرفي سعر الصرف المرغوب، وقد عملت به ١١ دولة من الدول الأوروبية منذ عام 1979 حتى انتقالها إلى العملة الأوروبية الموحدة اليورو عام ٢٠١١ (البليل، ٢٠٠١: ١٠١-١٠٢). وقد ظهر سعر الصرف وفقاً لطريقة التعويم المدار في اعقاب انهيار نظام بريتون وودز الذي كان قائماً على طريقة التثبيت المدار، ولقد اختلف الأسلوب الذي اتبعته الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي حيث ظهر أسلوب الربط إلى سلة عملات تأخذ في الحساب هيكل التجارة الخارجية للبلد العضو، وأسلوب الربط إلى سلة حقوق السحب الخاصة، وقد استهدف هذا الأسلوب تحقيق قدر أكبر من المرونة في الكيفية التي يتحدد بها سعر الصرف بما يضمن استقراره في نفس الوقت (الوزني والرفاعي، ٢٠٠٩: ١٢٤-١٢٦).

ب. **سعر الصرف الموعوم الحر:** يتم في هذه الحالة تحديد سعر صرف عملة البلد في سوق صرف حرة باستمرار، فليس هناك سعر صرف ثابت بين هذه العملة وعملة التدخل أو أي سلة من العملات الأخرى، وإنما يتغير سعر الصرف في سوق الصرف يوميا حسب تقلبات العرض والطلب، بصفة حرة دون تدخل السلطات، و تتأثر هذه التقلبات بدورها بالتوقعات والحاجيات المختلفة للمتعاملين في السوق من جهة، وبالمؤشرات الاقتصادية والنقدية للبلد من جهة أخرى، وقد تتدخل السلطات النقدية أحيانا وعند الضرورة القصوى، للحيلولة دون المبالغة في تأثير المضاربات والحفاظ على الاستقرار في المعاملات المصرفية داخل السوق، أي تعزيز قوى السوق في تحديد سعر الصرف، وهو وضع يسمح بموجبه لقيمة العملة أن تتغير صعودا وهبوطا حسب قوى السوق، ويسمح التعويم الحر للسياسات الاقتصادية الأخرى بالتححرر من قيود سعر الصرف، وبالتالي فإن تعويم العملات يسمح للسلطات بإعداد السياسة النقدية والمالية الملائمة، و مثل هذا الوضع يدفع بأسعار الصرف ذاتها أن تتكيف مع الأوضاع السائدة لا أن تشكل قيداً يعيق من انسيابية حركة التجارة الدولية (الصادق ولطيفة، ١٩٩٧: ٣٩-٤٠).

خامساً: أدوات سياسة أسعار الصرف: تستعمل السلطات النقدية العديد من الأدوات والسياسات لتنفيذ سياسة سعر الصرف، وأهم هذه الأدوات:

١. **تعديل سعر صرف العملة :** يمكن للدولة أن تقوم بتعديل سعر صرف عملتها مقارنة بعملات الدول الأخرى صعودا أو هبوطا عندما ترغب السلطات النقدية في تعديل ميزان المدفوعات، حيث تلجأ العديد من الدول إلى تخفيض قيمة عملتها وسيلة للتغلب على بعض مشاكلها الاقتصادية، وعلى الأخص ما يتعلق بمشاكل الميزان الحسابي، فقد عانت الكثير من الدول في فترة الكساد العالمي من العجز في الميزان الحسابي، وبالتالي ظهر العجز في الأرصدة الذهبية وأرصدة العملات الأجنبية، فرأت بعض هذه الدول علاج هذه المشكلة عن طريق تخفيض قيمة عملتها إلى الذهب حتى تخفف الضغط على ميزانها الحسابي. فتخفيض القيمة الخارجية لعملة دولة معينة يؤدي أساسا إلى انخفاض أسعارها مقومة بوحدات النقد الأجنبية مما يؤدي إلى تنشيط الصادرات، كما أن أسعار السلع الأجنبية مقومة بعملة تلك الدولة تصبح مرتفعة مما يؤدي إلى الحد من الواردات، على أن النتيجة النهائية لسياسة تعديل سعر صرف العملة لبلد ما إنما تتوقف على مدى مرونة العرض والطلب لصادراته ووارداته إذا كان الطلب الخارجي على صادرات الدولة التي قامت

بالتخفيض مرنا، وكان العرض من منتجاته المعدة للتصدير مرنا كذلك، فإن تخفيض العملة يؤدي إلى زيادة الصادرات، و تستخدم هذه السياسة بشكل واسع لتشجيع الصادرات (الغالبى، ٢٠٠٢: ١٥٥-١٥٧).

٢. استخدام الاحتياطات الأجنبية : ويتم هذا عن طريق تدخل السلطات النقدية في سوق الصرف للحد من تغيره أو تقلب سعر الصرف سواء ببيع العملات الصعبة التي تحتفظ بها مقابل العملة المحلية للحد من انهيار أو انخفاض قيمة عملتها، والعكس يحدث في حالة ارتفاع قيمة العملة عن الحد الذي ترغب فيه السلطات النقدية بشراء العملات الأجنبية مقابل العملة المحلية، ويتوقف تطبيق هذه الوسيلة على حجم الاحتياطات الأجنبية للدولة (الدليمى، ١٩٩٠: ٢٩).

٣. استخدام سعر الفائدة :عندما ترغب السلطات النقدية بتحسين سعر صرف العملة المحلية تلجأ إلى رفع معدل الفائدة لاستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية الباحثة عن أعلى عائد، بالتالى فإن ارتفاع الطلب على العملة المحلية يساهم في تحسين قيمة العملة المحلية، وقد لجأت فرنسا إلى هذا الأسلوب عندما رأت أن الفرنك اضعف من المارك الالمانى، وقد تم ذلك عن طريق رفع معدلات الفائدة في فرنسا أعلى من المعدلات الموجودة في ألمانيا(وليام وهاوس ، ٢٠٠٩ : ٦٩٦).

٤. مراقبة أسعار الصرف: تعتبر الرقابة على الصرف أداة فنية تستخدم لتحقيق العديد من الاغراض الاقتصادية والنقدية للدولة، ويأتي في مقدمة هذه الاغراض منع خروج رؤوس الأموال من الدولة حيث يؤدي إلى عجز في ميزان مدفوعاتها الخارجية، كذلك فإن من أهداف الرقابة على الصرف، وخاصة في الدول النامية الحد من الواردات غير الضرورية التي تميل الطبقات الغنية إلى استيرادها والتي لا تساهم في تنمية الاقتصاد القومي، هذا بالإضافة إلى عزل الاقتصاد القومي عن الخارج حتى يمكن تحقيق سياسة العمالة الكاملة في الداخل دون خشية الاختلال في التوازن الخارجى للدولة، وكذلك يمكن أن يكون الغرض من الرقابة على الصرف هو الحصول على إيرادات لخزانة الدولة، فضلا عن تخفيف العبء المالى الواقع على الدولة وهي بصدد تسوية ديونها الخارجية الباهظة (الدورى والسامرائى، ١٩٩٩: ٦١).

٥. استخدام أسعار صرف متعددة : يمكن استخدام وسيلة سعر الصرف المتعدد في حالة نظام الرقابة على الصرف أو حالة احتكار الدولة لعمليات بيع و شراء العملات الصعبة، حيث يتم اعتماد نظام ثنائي أو أكثر لسعر الصرف بوجود سعرين أو أكثر لسعر صرف العملة، أحدهما مغالى فيه و يتعلق بالمعاملات الخاصة بالواردات الضرورية أو الأساسية أو واردات القطاعات المراد دعمها، أما السلع المحلية الموجهة للتصدير أو

الواردات غير الأساسية فتخضع لسعر الصرف العادي، بل هناك من يذهب إلى ضرورة تعويم سعر الصرف المتعلق بالعمليات العادية، و إخضاع العمليات الخاصة بالقطاعات المرغوبة والواردات الأساسية إلى سعر صرف محدد إدارياً، إلا أن هذا الأسلوب من شأنه أن يؤدي إلى زعزعة الثقة في العملة الوطنية ويخضع سعر الصرف إلى مزاجية السلطات، فضلاً عن صعوبة اللجوء إلى هذا الأسلوب في ظل الشروط التي يضعها صندوق النقد الدولي، والتي تقضي بعدم اللجوء إلى تعدد أسعار الصرف، و يهدف نظام أسعار الصرف المتعدد إلى تخفيض آثار حدة التقلبات في الأسواق وتوجيه السياسة التجارية لخدمة بعض الأغراض المحددة (يونس وآخرون، ١٩٩٥: ٥١٦).

المحور الثالث : الجانب التطبيقي : سوف نخصص هذا المحور لدراسة وتحليل أسعار الصرف واثراً على بعض المؤشرات الكلية الاقتصادية والمالية في الاقتصاد العراقي، وهي كل من الناتج المحلي الاجمالي، الموازنة العامة للدولة والاحتياطي من العملات الاجنبية لدى البنك المركزي، وقبل الشروع بالجانب التطبيقي نوضح مفهوم كل من المؤشرات اعلاه وهي كالآتي

أولاً. الناتج المحلي الاجمالي: يعد الناتج المحلي الاجمالي أحد المقاييس التي تستخدم لقياس حجم الاقتصاد بالإضافة إلى تحديد نسب النمو أو الانكماش التي تطرأ على اقتصاديات عبر الزمن، ويمكن تعريف الناتج المحلي الاجمالي على انه " مجمل القيمة السوقية للسلع والخدمات النهائية (أي تامة الصنع) التي تقوم دولة ما بإنتاجها خلال عام معين " (Samwelson and Nordhause, 2006: p 453)

ثانياً. الموازنة العامة للدولة: يمكن تعريف الموازنة العامة للدولة على انها " تقدير مفصل ومعتمد للنفقات والايادات العامة عن فترة مالية مستقبلية غالباً ما تكون سنة واحدة" (Aman Khan and W. Bartely Hildreth, 2008: p 16-17.)

تحتل الموازنة العامة اهمية كبرى من النواحي الاقتصادية والسياسية، فهي تعبر عن برنامج العمل السياسي والاقتصادي والاجتماعي للحكومة خلال فترة مالية قادمة، ويمكن من خلال الموازنة العامة تحديد المسار الاقتصادي للدولة وتحديد اغراضها من الانفاق العام ووسائلها في تحصيل الايرادات ومدى تأثير ذلك على الفئات المختلفة من الشعب.

ثالثاً. احتياطي العملات الاجنبية: يشير احتياطي النقد الاجنبي إلى الودائع والسندات والعملات الاجنبية التي تحتفظ بها البنوك المركزية والسلطات النقدية بهدف التأثير على أسعار العملات المحلية بما يحقق الاستقرار

والتوازن العام في الاقتصاد اضافة إلى تدعيم الموقف المالي والاقتصادي للدولة على المستويات الاقليمية والدولية بما يعزز استقرار الميزان التجاري، ويتكون احتياطي النقد الاجنبي من عدة عملات اجنبية اغلبها من الدولار الامريكي اضافة إلى اليورو والجنية الاسترليني والين الياباني (Shin Fukuda and Yoshifuda Kon, Macroeconomics of Foreign Reserve Accumulation: 2007, 3-4)

تغيرات أسعار صرف الدولار في العراق : شهدت أسعار صرف الدولار الامريكي في العراق تغيرات مستمرة خلال المدة ٢٠٠٩ - ٢٠١٥ سواء في أسعار البنك المركزي الاسمية او أسعار السوق الموازية، كما تنامت الكميات التي طرحها البنك المركزي خلال نفس المدة بوتيرة مستمرة، من خلال الجدول (١) سنوضح التغيرات التي طرأت على أسعار الصرف الاسمية وأسعار الصرف في السوق الموازية، كما سنوضح تطور الكميات التي طرحها البنك المركزي من الدولار الأمريكي، واخيرا سنركز على الفرق بين مبيعات البنك المركزي بالأسعار الاسمية وبين مبيعات المصارف والوسطاء الماليين بالأسعار الموازية على أساس سنوي.

تم استخدام بعض المصطلحات والمختصرات وفي ما يلي توضيحها:

$P1$ = متوسط سعر الصرف الاسمي السنوي (المزاد). $P2$ = متوسط سعر الصرف الموازي السنوي (السوق السوداء).

$(Q0)$ = كمية الدولار المطروحة سنوياً.

$(Q1)$ = المبيعات السنوية من الدولار بالأسعار الاسمية $= (P1 * Q0)$.

$(Q2)$ = المبيعات السنوية من الدولار بالأسعار الموازية $= (P2 * Q0)$.

جدول (١) أسعار الصرف وحجم مبيعات البنك المركزي من الدولار الأمريكي للمدة ٢٠٠٩ - ٢٠١٥.

السنة	P1 دينار عراقي لكل (\$١)	P2 دينار عراقي لكل (\$١)	Q0 المبيعات بالأسعار الاسمية مليار دولار	Q1 كمية المبيعات بالأسعار الاسمية ترليون دينار عراقي	Q2 كمية المبيعات بالأسعار الموازية ترليون دينار عراقي	التغير السنوي مليار دينار عراقي	نسبة التغير السنوية %
٢٠٠٩	1171	١١٨٢	33.992	39802.29	40176.18	373.89	0.009
٢٠١٠	1170	١١٨٥	٣٦.١٧١	42320.07	42862.64	542.565	0.012
٢٠١١	1170	١٢٢٠	٣٩.٧٩٨	46563.66	48553.56	1989.9	0.040
٢٠١٢	1170	١٢٢٠	٤٨.٦٤٩	56919.33	59351.78	2432.45	0.040
٢٠١٣	1166	١٢٠٠	٥٣.٢٣١	62067.346	63877.2	1809.854	0.028
2014	1166	١٢٠٠	٥١.٧٢٨	60314.848	62073.6	1758.752	0.0283
2015	1166	١٣٠٠	٤٤.٣٤٠	51700.44	57642	5941.56	0.103

المصدر: البنك المركزي العراقي، مجموعة التقارير الاحصائية السنوية للمدة ٢٠٠٩ - ٢٠١٦.

يتضح من خلال تحليل بيانات الجدول (١) الاستقرار النسبي في أسعار الصرف الاسمية التي اعتمدها البنك المركزي العراقي، من خلال مزاده اليومي لبيع الدولار الأمريكي للمصارف التجارية وشركات الصرافة، حيث

تراوحت هذه الأسعار الاسمية بين (\$1 = ١١٧١ دينار) و (\$1 = ١١٦٦) خلال المدة ٢٠٠٩ - ٢٠١٥ ويبدو لنا الاستقرار النسبي في أسعار الصرف الاسمية التي اعتمدها البنك المركزي العراقي، الا ان أسعار الصرف في الأسواق الموازية أو الأسواق السوداء شهدت تغيرات كبيرة مقارنة بالأسعار الرسمية المستقرة، فنلاحظ الارتفاع المستمر خلال المدة ٢٠٠٩ - ٢٠١٥، حيث اتجهت الأسعار اتجاهاً تصاعدياً منذ عام ٢٠٠٩ عند سعر صرف موازي سنوي بلغ (\$1 = ١١٨٢ دينار)، ليصل عام ٢٠١٥ إلى (\$1 = ١٣٠٠ دينار)، الأمر الذي اوجد هامش ربح كبير نسبياً تستحوذ عليه المصارف التجارية وشركات الصرافة المتعاملة مع البنك المركزي في مزاد الدولار الأمريكي، وقد تراوحت كمية هذا الهامش بين (١١ دينار) و (١٣٤ دينار) لكل دولار يبيعه البنك المركزي خلال المدة ٢٠٠٩ - ٢٠١٥، الأمر الذي مكن المصارف التجارية وشركات الصرافة المذكورة من تحقيق مكاسب كبيرة من جراء الوساطة بين البنك المركزي وسوق العملة الأجنبية تراوحت بين (٣٧٣.٨٩) مليار دينار عراقي عام ٢٠٠٩ و (١٧٥٨,٧٥٢) مليار دينار سنوياً، وهي مكاسب كبيرة جداً ولا تتناسب مع حجم التعاملات النقدية حيث بلغت نسبتها (١٠.٣%) من مجموع التعاملات بالدولار الأمريكي لعام ٢٠١٥.

١. التغيرات في الاحتياطي من العملات الأجنبية والنتائج المحلي والموازنة

يرتبط احتياطي البنك المركزي العراقي من الدولار الأمريكي والعملات الأجنبية بعلاقات ارتباط وتأثير على كل من الناتج المحلي الاجمالي والموازنة العامة للدولة واسعار صرف الدينار العراقي امام الدولار الأمريكي، يرجع ذلك إلى اعتماد النظام النقدي في العراق على طريقة تثبيت سعر صرف العملة الوطنية امام الدولار الأمريكي من خلال العمليات المفتوحة أو مزاد عملات البنك المركزي العراقي، وبالتالي فإن احتفاظ البنك المركزي بكميات مناسبة من الدولار يعزز من قدرته على تثبيت أسعار الصرف وتمويل المصارف وشركات الصرافة بكميات مناسبة من الدولار تضمن استقرار الاسعار وتمويل الواردات المتنوعة. سنحاول من خلال الجدول (٢) تحليل العلاقة بين المتغيرات المذكورة.

جدول (٢) الاحتياطيات الاجنبية والنتائج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية والموازنة العامة في العراق للمدة ٢٠٠٩ - ٢٠١٥ (مليار دولار).

السنة	الاحتياطيات الاجنبية مليار دولار	مؤشر التغير	الاتجاه	النتائج المحلي مليار دولار(*)	مؤشر التغير	الاتجاه	تخصيصات الموازنة مليار دولار	مؤشر التغير	الاتجاه
٢٠٠٩	٤٥.٢٠٠	٤٥.٢٠٠	-	110,968	١١٠.٩٦٨	-	69,165	٦٣.١٦٥	-
٢٠١٠	53.300	١٧%	تصاعدي	138,517	٢٤%	تصاعدي	83,823	٢١%	تصاعدي
٢٠١١	59.100	٣١%	تصاعدي	185,750	٦٧%	تصاعدي	96,662	٣٩%	تصاعدي
٢٠١٢	70.600	٥٤%	تصاعدي	216,044	٩٤%	تصاعدي	117,122	٧٠%	تصاعدي
٢٠١٣	٧٧.٨٠٠	٧٢%	تصاعدي	229,327	١٠٦%	تصاعدي	138,424	١٠٠%	تصاعدي
2014	٦٦.٧٠٠	٤٧%	تنازلي	222.041	١٠٠%	تنازلي	163,413	١٣٦%	تصاعدي
2015	٥٠.٤٠٠	١١%	تنازلي	164.421	٤٨%	تنازلي	119,500	٧٢%	تنازلي

المصدر: وزارة التخطيط العراقية، الجهاز المركزي للإحصاء، مجموعة التقارير الإحصائية السنوية للأعوام ٢٠٠٩ - ٢٠١٦. (*) تم احتساب سعر الصرف الرسمي للبنك المركزي العراقي لتحويل النتائج المحلي الاجمالي من الدينار إلى الدولار. من خلال بيانات جدول (٢) والذي عرضنا من خلاله مقدار الاحتياطي النقدي وحجم النتائج المحلي الاجمالي والموازنة العامة للدولة مقدرة بالدولار الامريكي ولل سنوات من ٢٠٠٩-٢٠١٥، ثم عرضنا التغير الذي حصل على هذه المؤشرات باعتماد سنة ٢٠٠٩ كسنة الأساس في التحليل، وكذلك تم احتساب مؤشر التغير ثم تحديد الاتجاه تصاعدي ام تنازلي، فعند تحليل الاحتياطي النقدي اتضح ان مبالغ الاحتياطي تنامت بشكل تصاعدي خلال الأعوام ٢٠١٠ - ٢٠١١ - ٢٠١٢ - ٢٠١٣ حيث ارتفعت من (٤٥.٢٠٠) مليار دولار عام ٢٠٠٩ إلى (٧٧.٨٠٠) مليار دولار عام ٢٠١٣، وبمؤشرات بلغت (١٧%)، (٣١%)، (٥٤%)، (٧٢%)، (٤٧%) للأعوام ٢٠١٠ - ٢٠١١ - ٢٠١٢ - ٢٠١٣ على التوالي. الا ان الاحتياطيات النقدية سجلت انخفاضاً ملحوظاً خلال الأعوام ٢٠١٤ - ٢٠١٥ بمؤشرات بلغت (٤٧% و ١١%) ويرجع ذلك اساساً إلى انخفاض إيرادات تصدير النفط العراقي بسبب انخفاض الأسعار منذ منتصف ٢٠١٤، إضافة إلى لجوء الحكومة إلى استخدام الاحتياطي النقدي لتغطية جزء من نفقات الحرب مع تنظيم داعش.

وبالنسبة للنتائج المحلي الإجمالي فعند تحليل اتجاه التغير في معدلاته اتضح ان النتائج كان تصاعدياً خلال الأعوام ٢٠١٠ - ٢٠١١ - ٢٠١٢ - ٢٠١٣، وبمؤشرات بلغت (٢٤%)، (٦٧%)، (٩٤%)، (١٠٦%) للأعوام المذكورة على التوالي، لتتخف في عامي ٢٠١٤ - ٢٠١٥ بمؤشرات بلغت (١٠٠%)، (٤٨%) على

التوالي، الامر الذي يؤشر إلى انكماش الناتج المحلي الإجمالي نتيجة للانخفاض الحاد في أسعار النفط. اما في ما يتعلق بتحليل الموازنة العامة للدولة فقد شهدت خلال الأعوام ٢٠١٠ - ٢٠١١ - ٢٠١٢ - ٢٠١٣ - ٢٠١٤ ارتفاعاً ملحوظاً بحجم الموازنة بنسب مؤشرات بلغت (٢١% و ٣٩% و ٧٠% و ١٠٠% و ١٣٦%) للأعوام المذكورة على التوالي، الا ان حجم الموازنة العامة انكمش في عام ٢٠١٥ بنسبة بلغت (٧٢%) كنتيجة لانخفاض أسعار النفط واندلاع الحرب في منتصف العام ٢٠١٤، وما لحق بالاقتصاد العراقي من استنزاف موارد كبيرة لتغطية تكاليف الحرب، وكذلك انخفاض أسعار النفط بشكل كبير والتي تشكل جزءاً مهم من مصادر الإيرادات العامة في الموازنة بشكل كبير جداً، الأمر الذي تسبب بانكماش حجم الموازنة العامة للدولة وبالتالي انخفاض امكانيات الدولة في تقديم الخدمات العامة الاساسية وتمويل خطط التنمية الاقتصادية.

سنة المقارنة-سنة الاساس
سنة الاساس

سنة الأساس = ٢٠٠٩

٢. العلاقة بين متغيرات البحث: لغرض اختبار علاقة ارتباط أسعار الصرف للدولار مؤشر مستقل X مع المؤشرات المعتمدة (الاحتياطي النقدي Y1 ، الناتج المحلي Y2، الموازنة العامة Y3) حيث أظهرت نتائج التحليل في الجدول (3) بوجود علاقة ارتباط طردية موجبة معنوية، اذ بلغ معامل الارتباط بين أسعار الصرف مع الاحتياطي النقدي (٩٢%) وهو ارتباط عالي قوي موجب عند مستوى معنوية (٠.٠٠٣) وهو اقل من ٥%، وبلغت الارتباط بين أسعار الصرف والناتج المحلي (٩٦%) ارتباطاً موجباً قوي طردي عند مستوى معنوية (٠.٠٠٠) وهو اقل من ٥%، كما بلغ معامل الارتباط بين أسعار الصرف مع الموازنة (٨٥%) ارتباط موجب طردي قوي عند مستوى معنوية (٠.٠١٤) وهو اقل من ٥%، كما وبلغ معامل الارتباط الكلي (٩١%) ارتباط طردي قوي

جدول (٣) اختبار العلاقة بين المتغيرات

المتغير التابع	الاحتياطي النقدي Y1	SIG	الناتج المحلي Y2	SIG	الموازنة Y3	SIG	المؤشر الكلي
المتغير المستقل							

0.91	0.014	0.85	0.000	0.96	0.003	0.92	X أسعار الصرف
المصدر : اعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج الحاسبة الالكترونية SIG < 0.05							

٣. تحليل التأثير لمتغيرات البحث.

أ- تحليل تأثير سعر الصرف على الاحتياطي النقدي: لغرض اختبار التأثير بين متغيرات البحث فقد اظهرت نتائج التحليل في الجدول (٤) بوجود تأثير لأسعار الصرف X1 على الاحتياطي النقدي Y1، اذ بلغ مقدار الأثر ٨٧% وهذا يعني ان أسعار الصرف تؤثر بدرجة ٨٧% على الاحتياطي النقدي وان ١٣% خارج هذا النموذج، وما يؤكد ذلك قيمة F اذ بلغت ٣٥.٩٨٨ عند مستوى معنوية ٠.٠٠٢ وهي اقل من ٥%، وان التأثير معنوي وهذا ما اثبتته قيمة T فقد بلغت ٥.٩٩٩ عند مستوى معنوية ٠.٠٠٢ وهي اقل من ٥%.

جدول (4) تحليل تأثير سعر الصرف على الاحتياطي النقدي

المتغيرات	الارتباط	مقدار الأثر	F	SIG	T	SIG
X,Y1	0.92 ^a	.878	35.988	.002 ^b	5.999	.002

المصدر : اعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج الحاسبة الالكترونية
SIG < 0.05

ب- تحليل تأثير سعر الصرف على الناتج المحلي: لغرض اختبار التأثير بين متغيرات البحث فقد اظهرت نتائج التحليل في الجدول (٥) بوجود تأثير لأسعار الصرف X1 على الناتج المحلي Y2، اذ بلغ مقدار الأثر ٨٨% وهذا يعني ان أسعار الصرف تؤثر بدرجة ٨٨% على الناتج المحلي، وان ١٢% خارج هذا النموذج، وما يؤكد ذلك قيمة F اذ بلغت ٣٧.١٩٧ عند مستوى معنوية ٠.٠٠٢ وهي اقل من ٥%، وان التأثير معنوي وهذا ما اثبتته قيمة T فقد بلغت ٦.٠٩٩ عند مستوى معنوية ٠.٠٠٢ وهي اقل من ٥%.

جدول (٥) تحليل تأثير سعر الصرف على الناتج المحلي

المتغيرات	الارتباط	مقدار الأثر	F	SIG	T	SIG
X,Y2	.96 ^a	.882	37.197	.002 ^b	6.099	.002

المصدر : اعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج الحاسبة الالكترونية
SIG < 0.05

ج- تحليل تأثير سعر الصرف على الموازنة: لغرض اختبار التأثير بين متغيرات البحث فقد اظهرت نتائج التحليل في الجدول (٦) بوجود تأثير لأسعار الصرف X1 على الموازنة العامة Y3، اذ بلغ مقدار الأثر ٧٥% وهذا يعني ان أسعار الصرف تؤثر بدرجة ٧٥% على الموازنة العامة، وان

٢٥% خارج هذا النموذج، وما يؤكد ذلك قيمة F اذ بلغت ١٥.٧١٦ عند مستوى معنوية ٠.٠١١ وهي اقل من ٥%، وان التأثير معنوي وهذا ما اثبتته قيمة فقد بلغت ٣.٩٦٤ عند مستوى معنوية ٠.٠١١ وهي اقل من ٥%.

جدول (6) تحليل تأثير سعر الصرف على الموازنة العامة للدولة

المتغيرات	الارتباط	مقدار الأثر	F	SIG	T	SIG
X, Y ³	.٨٥ ^a	.٧٥٩	١٥.٧١٦	.011 ^b	3.964	.011

المصدر : اعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج الحاسبة الالكترونية SIG < 0.05

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات:

توصل البحث إلى عدد من الاستنتاجات وهي كالآتي:

- ١- اظهر البحث ان الاحتياطي من العملات الاجنبية والناجح المحلي كانت مؤشراتهما تصاعدية ولغاية العام ٢٠١٤. فقد بلغ الاحتياطي النقدي للأعوام ٢٠٠٩، ٢٠١٠، ٢٠١١، ٢٠١٢، ٢٠١٣، بقيمة ٤٥.٢٠٠، ٥٣.٣٠٠، ٥٩.١٠٠، 70.600، ٧٧.٨٠٠ مليار دولار على التوالي، لينخفض في عام ٢٠١٤ و ٢٠١٥ ليصل إلى ٦٦.٧٠٠، ٥٠.٤٠٠ مليار دولار على التوالي، وهذا يدل على لجوء الحكومة إلى الاحتياطي النقدي في تلك الاعوام نتيجة الحرب ضد داعش فضلا عن الانخفاض الحاد في أسعار النفط.
- ٢- اما الناتج المحلي فقد بلغ للأعوام ٢٠٠٩، ٢٠١٠، ٢٠١١، ٢٠١٢، ٢٠١٣، بقيمة 110.968، 138.517، 185.750، 216.044، 229.327 مليار دولار على التوالي، لينخفض في الاعوام ٢٠١٤، ٢٠١٥ ليصل إلى ٢٢٢.٠٤١، ١٦٤.٤٢١ مليار دولار على التوالي، وهذا يدل على تأثير الناتج المحلي في تلك الاعوام نتيجة الحرب ضد داعش فضلا عن الانخفاض الحاد في أسعار النفط.
- ٣- اما الموازنة العامة للدولة فكانت تصاعدية لغاية عام ٢٠١٤، وذلك لكون موازنة عام ٢٠١٤ تم اعدادها نهاية عام ٢٠١٣، الا ان موازنات السنوات اللاحقة شهدت عجز كبير نسبياً، فقد بلغت الموازنة للاعوام ٢٠٠٩، ٢٠١٠، ٢٠١١، ٢٠١٢، ٢٠١٣، ٢٠١٤، بقيمة 69.165، ٨٣.٨٢٣، ٩٦.٦٦٢، ١١٧.١٢٢، ١٣٨.٤٢٤، ١٣٦.٤١٣ مليار دولار على التوالي، لتتخف في العام ٢٠١٥ وتصل إلى ١١٩.٥٠٠ مليار دولار، وهذا من خلال انخفاض أسعار النفط التي تعد الجانب في الأهم في إيرادات الدولة.
- ٤- توجد علاقة ارتباط احصائية ذات دلالة معنوية بين أسعار الصرف مع المؤشرات (الاحتياطي النقدي، الناتج المحلي، الموازنة العامة) وهذا ما اثبتته نتائج التحليل الاحصائي.

٥-يوجد تأثير معنوي ذو دلالة احصائية معنوية لأسعار الصرف على المؤشرات (الاحتياطي النقدي، الناتج المحلي، الموازنة العامة) وهذا ما اثبتته نتائج التحليل الاحصائي.

٦-يلاحظ اتساع الفجوة ما بين أسعار بيع الدولار في الاسواق الموازية مقارنة بالأسعار الاسمية للبنك المركزي، الامر الذي أتاح الفرصة امام المصارف الخاصة وشركات الصرافة المتعاملة مع البنك المركزي لتحقيق أرباح كبيرة جداً غير مبررة ولا تتناسب مع مخاطر شراء الدولار من البنك المركزي وبيعه للجمهور، وفي حصيلة تراكمية خلال المدة ٢٠٠٩ - ٢٠١٥ حققت الجهات المذكورة ارباحاً بلغت (14.848.97) ترليون دينار عراقي، والجدير بالذكر ان هذا المبلغ الكبير لا يدخل ضمن إيرادات الدولة وانما يذهب على شكل أرباح مباشرة لشركات او مستثمرين متحكمين في المصارف الخاصة وشركات الصرافة المتعاملة مع البنك المركزي في مجال شراء الدولار.

ثانياً -التوصيات :خرج البحث بجملة من التوصيات أهمها

١-يوصي البحث بالتخلي التدريجي عن اعتماد استراتيجية البيع بالمزاد العلني للعملة الصعبة (الدولار)؛ وذلك لكونه يكلف الدولة مبالغ طائلة من العملة الصعبة سنوياً مقابل الحفاظ على سعر صرف جذب مرغوب به من قبل البنك المركزي ولايؤثر على تنافسية الصادرات العراقية .

٢-يوصي البحث باعتماد الية توفير العملة الصعبة بأسعار البنك المركزي بشكل مباشر إلى الفئات المطلوب دعمها مثل القطاعات الصحية ومستوردي المواد الغذائية الأساسية .

٣-اما في مجال الناتج المحلي يوصي البحث بضرورة العمل على تخفيض الطلب على الدولار بالنسبة للأسواق المحلية من خلال تشجيع الإنتاج الوطني المرتبط بسعر الصرف وذلك عن طريق توجيه المشتريات القطاع العام نحو الصناعة الوطنية بتشريع قانون يضمن تنفيذ ذلك من النواحي القانونية والإدارية

٤-في مجال الاحتياطي النقدي ضرورة عدم اللجوء إلى الاحتياطي النقدي لتمويل نشاطات الدولة حتى في حالة الطوارئ واللجوء إلى الضرائب على السلع المستوردة او بيع سندات حكومية لمستثمرين محليين او من خلال اللجوء إلى الاقتراض الداخلي .

٥-وفي مجال الموازنة ضرورة اعتماد الأساليب الحديثة للتنبؤ بالآزمات المالية او تحديد أسعار الصرف المستقبلي عند اعداد الموازنة العامة للدولة .

المصادر

١. البلبل، علي البلبل، (٢٠٠٧)، حساب مؤشرات أسعار الصرف، منشورات صندوق النقد العربي، ابو ضبي.
٢. بول أ. سام ويلسون و ويليام د. نورد هاوس، (٢٠٠٦)، الاقتصاد، ط ١٥، مطابع ماكجرو هيل، نيويورك الولايات المتحدة، ترجمة هشام عبدالله.
٣. حنفي، محمد ناظم، (٢٠٠٧)، مشاكل تحديد سعر الصرف وتقييم العملات، ط ٢، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.
٤. خلف، فليح حسن، (٢٠٠٩)، الأسواق المالية والنقدية، عالم الكتب الحديث، الأردن.
٥. الدليمي، عوض فاضل، (١٩٩٠)، النقود والبنوك، ط 1، دار الحكمة، بغداد.
٦. الدوري والسامرائي، زكريا، ويسرى، (١٩٩٩)، البنوك المركزية والسياسات النقدية، ط ١، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان الاردن.
٧. الصادق ولطيفة، علي توفيق ونبيل عبد الوهاب، (١٩٩٧)، سلسلة بحوث ومناقشات صندوق النقد العربي، العدد الثالث، ابو ضبي.
٨. العباس، بلقاسم العباس، (2003)، سياسات أسعار الصرف، مجلة جسر التنمية، العدد (٢٣)، السنة الثانية، الكويت.
٩. الوزني والرفاعي، خالد واصف و احمد حسين، (٢٠٠٩)، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، ط 1٠، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان الاردن.
١٠. شكري وعوض، ماهر كنج و مروان، (٢٠٠٤)، المالية الدولية : العملات الاجنبية والمشتقات المالية - النظرية والتطبيق، ط 1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان.
١١. يحيى، وداد يونس، (٢٠٠١)، النظرية النقدية: النظريات - المؤسسات - السياسات، ط ١، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل.
١٢. يونس، محمود يونس واخرون، (١٩٩٥)، اقتصاديات النقود والبنوك والتجارة الدولية، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت.

1. Aman Khan and W. Bartely Hildreth, (2008), Budget Theory in the Public Sector, Quorum Books, London.
2. Samwelson and Nordhause, (2006), Economics, 19th Edition, McGrew hill Publication, New York.
3. Shin Fukuda and Yoshifuda Kon, (2007), Macroeconomics of Foreign Reserve Accumulation, Paper presented to ACE International Conference in Japan, 2007.